المتماثلين والطبيعة عنيت عن كل واحدة منها بعينها ومخاصة الى علة فاكن كل واحد
من المماثلين لما احتاج الى علة تعينه وامتنعت تلك العلة لزمتها الطبيعة الاشتمال على
المماثل عليها لاحال هذا التزام لعدم احتياج المعلول الى العلة بعينها فلا يلزم احتياج
الشخص المعلول للعلتين الى كل منهما بل الى مفهوم احدهما الذي لا ينافي الاحتياج لا ما لعلول
لابد من الاحتياج الى العلة المعينة بعينها والمعلول الواحد بالنوع وان لم يحتج الى
كل واحدة بعينها لكن يحتاج احداده اليها بخلاف ما لو تواردا العلل على المعلول الواحد
بالشخص فانه لا يحتاج الاحتياج الى كل واحدة بعينها والمركب فلا تعدد آثاره
كالآثار الصادرة عن الحيوانات وكذا البسيط ان تعددت الآلات والمحل كالنفس
فانه تصدر عنها افعال مختلفة في الكائنات كحركات كذا كحسب الاعضاء الخ من الآثار وكالعقل
فانه تصدر عنه آثار مختلفة في الكائنات كحسب المحل والقوابل وان لم تتعدد فيه
جمهور الحكماء وتمسكوا بان مصدرية هذا غير مصدرية واك لانه يمكن تعقل احد المفهومين
مع الذهول عن الآخر والا لان التمييز بين الشيء وغيره مغايرة للنسبة بين ذلك الشيء وبين آخر
فان دخلا او احدهما في ذاته لزم التركيب وان خرجا كانا معللين للبسيط ضرورة كونها
عارضين له ومحتاجين اليه والا لان اللوازم معللات المذوات فيعود الكلام في
مصدرية كل من المصدريتين ويلزم التسلسل وقيل هذا الدليل يستلزم ان لا يوجد علة
شيء بواسطة وآخر بلا واسطة فان احدى المصدريتين تكون غير الاخرى الى
آخر ما ذكرتم وايضا يلزم منه ان لا يصدر عنه شيء اصلا فان مصدريته لكل الشيء ليست
جزء من ذوات معلوله فمصدريتها معلوله ايضا ويلزم التسلسل وجوابه ان مصداقية

بواسطة غير مصدريته بلا واسطة اذ عليته للبعد من حيث ان علة العلة علة لا يمكن
ان يعلل هذا منكر لان المصدريتين امران متغايران فلا يمكن ان يكونا غير الذات
واجيب بان المصدرية من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها في الخارج لانها من
الاضافات وليست سنخية خارجا عندنا في لا يكون الذات مصدرا لها لان المحتاج
الى المرجح حال وجود وان سلمناه فالتسلسل في الامور الاعتبارية غير ممتنع ولقائل ان
يقول ان كون الشيء مصدرا لغيره يطلق على معنيين احدهما اضافي نعرض للعلة بالنسبة
الى المعلول من حيث هو مع قطع النظر عن كلا منا لتين فيه والآخر كون العلة بحيث يجب عنها
المعلول وبهذا المعنى لا يجوز ان يكون اضافة عارضة بالقياس الى المعلول لانه بهذا المعنى
متقدم عليه فكون ذات العلة ان كانت هي علة لذاتها او حاله يعرض لها ان لم يكن
علة لذاتها وعورض اقول كما ان الاولى ان يقول ويعوض بان الجسمية يقتضي
التحيز وقبول الاعراض الوجودية انما قيد الاعراض بالوجودية لان قبول الاعراض
العدمية لا شابة البتة كالصفات البديهية للذات مع عدمكم مع بساطتها فيكون
البسيط مصدرا لامرين وفيه نظر لان الجسمية ليست امرا واحدا من جميع الوجوه
بل فيها كثرة من الابعاد والهيولى وغيرذلك فجاز ان يكون اختصاص المكان للابعاد
وقبول الاعراض للهيولى الثالث في الفرق بين جزء المؤثر وشرط المؤثر
وشرطه وان اشتركا في ان كل واحد منهما لا بد منه في وجود الاثر وتحققه لكنهما افترقا فان
من وقع آخر وسمي اثرا، ما توقف عليه ذات المؤثر والشرط ما توقف عليه تأثيره
لا نحو وانه كالبيوسة للنار فان تأثير النار في الجسم واجراقها يتوقف على يبوسة ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)